"التحزب وبلورة الوعي السياسي بموريتانيا قبيل الاستقلال 1946م-1958م"

د .آدب ولد سيد امحمد
جامعة العيون الإسلامية
قسم التاريخ والحضارة
a1adouba@yahoo.com

ملخص:

لقد عرف العالم مع نهاية الحرب العالمية الثانية (1939م- 1945م) مدا تحرريا وثوريا لعب دورا هاما في توجيه السياسة الموريتانية التي كانت تعيش نوعا من التفكك والانقسام في مواجهة التحديات المتمثلة في الأطماع الفرنسية ومشروع أقاليم الصحراء O.C.R.S من جهة ، والإدعاءات المغربية لأراضيها من جهة أخرى ، مما أوجب بروز وعي وطني داخل الإقليم توجه أساساً نحو الوحدة وجمع الرأي بدل التفرقة قصد تحديد الخصومة الاجتماعية والسياسية التي ستشكل الركيزة الأساسية للدولة الموريتانية الناشئة ، فتكونت تكتلات ومنظمات سياسية وعمالية هدفها الوحيد الإنعتاق من الاستعمار والتخلص من التبعية الاقتصادية والسياسية لفرنسا ، وتحقيق الاستغلال رغم تضارب أفكارها وآراءها أحيانا .

وقد دفعني الفضول إلى طرح عدة تساؤلات كان أهمها كيف تمكن الموريتانيين من بلورة نضالهم السياسي وتأسيس أحزاب سياسية خاصة بهم أمام هذه الظروف الإقليمية والدولية الصعبة؟؟؟.

للأسف لم تكن هناك دراسات سابقة عن موضوع البحث لسبر أغواره ، لكن مع ذلك نجد نتف قليلة تتحدث عن الوعي السياسي وظاهرة التحزب مشتتة بين ثنايا الكتب والدراسات .

تكمن أهمية هذه الدراسة أنها تستعرض مرحلة غنية بالأحداث والمتغيرات من مراحل التاريخ السياسي لموريتانيا ،وتركز على الأطر السياسية للأحزاب التي نشأت وقادت النضال السياسي.

تستخدم هذه الدراسة المنهج التاريخي الذي نغوص من خلاله في العديد من الأحداث السياسية المتداخلة التي وسمت تلك الفترة .

من المعروف أن الظاهرة الحزبية حديثة النشأة في إفريقيا باستثناء ليبريا ومصر ، حيث لم تنشأ الأحزاب رسميا إلا بعد الحرب العالمية الثانية مع ظهور الحركات الوطنية ومطالبتها بالمزيد من المشاركة السياسية ، وتزايد إطارات المؤسسات الاستعمارية التي ما فتئت تفتح المجال أمام العديد من فرص التسيير الذاتي [1] ، مما جعل الأقاليم الإفريقية التابعة لفرنسا بما فيها موريتانيا تشهد نظاما إداريا واحدا يسمح بحق المواطنة الفرنسية والتصويت والتمثيل في المؤسسات الميتروبولية مع تطبيق دستور 27 أكتوبر1946م(دستور

الجمهورية الفرنسية الرابعة)، الشئ الذي كان وراء ميلاد أحزاب سياسية قائمة على أساس النزعة الانتخابية عبر مرحلتين ، تمثلت أولهما في : التعبئة للأحزاب الميتروبولية (1946م . 1950 م) في حين تمثلت الثانية في قيام أحزاب إفريقية صرفة إبتداءا من 1951[2]م.

وبما أن موريتانيا لم تشذ عن المسار العام لذلك التطور ، فقد تأسس حزب (الإتحاد التقدمي الموريتاني) كأول تكتل سياسي تعرفه البلاد بعد مؤتمر روصو 16 فبراير _ 1948م على يد الزعيم السياسي سيد المختار ولد يحي أنجاي في روصو[3] ، وذلك بتحالف بين زعماء التقليديين وموظفي الإدارة الاستعمارية ، وكان السبب المباشر لتأسيسه هو منافسة النائب أحمدو ولد حرمه ولد ببان على مقعد النائب في الجمعية الوطنية الفرنسية عن الإقليم الموريتاني في انتخابات سنة 1951م ، حيث فاز الاتحاد التقدمي الموريتاني في هذه الانتخابات بأغلبية بسيطة لكن هذا الحزب سوف يعزز وجوده بعد فوزه الثاني سنة 1956م على حزب الوئام أو الوفاق الذي أسسه النائب أحمدو ولد حرمه ولد ببانه سنة 1950م ليسيطر فعلا على المشهد السياسي الموريتاني ، لكن ملامح هذه السيطرة سوف تتكامل بعد هجرة أهم رموز الوفاق خارج البلاد ، وقد شكل حزب الاتحاد التقدمي الموريتاني مع حزب الوفاق حزب التجمع الموريتاني بعد مؤتمر ألاك 1958م[4] ، وعلى الرغم من نظمه السياسية التي تدعوا إلى تحقيق وحدة جميع سكان موريتانيا دون تمييز لعرق أو حزب حتى تصبح عضوا فعالا في الإتحاد الفرنسي والمحافظة على التقاليد الجديدة السياسية والثقافية ، فلم يكن هذا الحزب (الإتحاد التقدمي) إلا تحالفا من الوجهاء موجها لضمان أوليغارشية معينة للمناصب السياسية والإدارية الممنوحة من طرف القوى الاستعمارية[5]، فقد أسندت رئاسته الشرفية لكل من الجنرال (ديكول - DECAUL) وعميد الشيوخ التقليديين سليمان بن الشيخ سيديا ، أما قيادته الفعلية فقد وليت لعبد الرحمن بن أسويد أحمد أمير تكانت ، وبعض الزعماء الزنوج مثل : (آمادو) و(مامدوبا)[6] ، وكردة فعل على هذا الحزب تأسس حزب التفاهم أو(الوفاق) في مدينة روصو أيضا سنة 1950م من طرف الشباب الموريتاني ذي النزعة الاشتراكية ، وقد كان من أهم أعضائه بالإضافة إلى زعيمه حرمه ولد ببانه نائب موريتانيا في الإتحاد الفرنسي بعد فوزه على(إيفان رازك) في انتخابات 10.11. 1946م، والذي كان حزب الإتحاد يسعى إلى الإطاحة به نجد : (إدياوارصار . الدّي ولد سيد باب . افال هارونا) وكان يهدف إلى ما سماه تطور البلد من تراتبية قيود آلية وإقطاعية نحو بنية ديمقراطية بمساعدة فرنسا في إطار الوحدة[7] ، ومع أن هذا الحزب لم يكن سوى حزب أطر ضعيف التوجيه السياسي الإيديولوجي ، فإن الحزبين (الإتحاد والوفاق) كانا مجرد تجمعات أشخاص وارتباطات زبونية ضعيفة الهيكل ، وبدون تأطير حقيقي أكثر من كونها أحزابا سياسية ، مما لا يمكن الحديث معه عن برامج ملموسة توضع لجلب الناخبين[8] ، وهو ما يفسر فشل حزب الوفاق في الانتخابات النيابية المحلية لسنة 1951م، وتوقف آليته الانتخابية وذلك ما يبدو واضحا من خلال خطاب زعيمه النائب حرمه ولد ببانا غداة تلك الانتخابات قائلا : (فإلى الآن لم يظهر منا إلا العجز وقصر الهمة ، وعدم الاهتمام بالأمور العامة ، بل اكتفينا بالأمور الخاصة والمصالح الشخصية وإتباع آراء الفساد وعدم الالتفات إلى آراء أهل الإصلاح والسداد[9] ... الخ) ويلاحظ أن الحزب رغم "تقدميته"

المعلنة فقد اعتمد خلال الاستحقاقات الانتخابية المختلفة على القبيلة وحتى الطائفة انتهت مسيرة الحزب بعد أن أصابه الوهن بفعل الهزائم السياسية المتتالية وهجرة أهم رموزه ،

وقد وجد هذا الحزب نفسه عرضة للتفرقة في الوقت الذي كانت موريتانيا تشهد فيه نهضة سياسية هامة ، وذلك بنفي زعيمه حرمه ولد ببان إلى المغرب .

حيث انقسم إلى قسمين :

حزب في الشمال بزعامة الدي ولد سيد باب ، وحزب (انجاورا) الذي تفرع لمنع شباب الزنوج من الانتساب إلى ما أطلقوا عليه أحزاب العرب مؤسسا بداكار حزب (اتحاد أوصولي ضفة النهر) سنة 1956م .كما شهد حزب الاتحاد التقدمي بدوره أزمات مشابهة ارتبطت أساسا بعدم الاتفاق حول مرشح الانتخابات النيابية 1957م وتطور الأمر فيما بعد إلى صراع مكشوف داخل الحزب بين العرب والزنوج توج بإعلان (باماما دو صمبا) و (صال ماما دو أكليدور) انشقاقهما وتأسيس (التكتل الديمقراطي في غور غول) الذي أعتبر فرع موريتانيا للكتلة الشعبية بالسنغال برعاية (سنغور) ، وكان من أهم أهدافه مناهضة العرب على المؤسسات والوظائف العامة[10].

كما انشقت عن هذا الحزب نخبة من الشباب بسبب قصر وعيه السياسي خلال انعقاده لمؤتمره الثالث 25 – 11- 1955م عرفت بجمعية الشباب الموريتانية أو رابطة الشبيبة الموريتانية (AJM) حيث عقدت مؤتمرها التأسيسي في يونيو 1956م وكان من بين أعضائها : (يعقوب ولد بومدينا – أحمد باب ولد أحمد مسكه – تيكورا دنبلا – محمد ولد التقي –بياكي ولد عابدين – حمدي ولد مكناس – محمد ولد جد)[11] وكانت فلسفتها تتلخص في الدعوة الصريحة إلى تحقيق وحدة الشعب الموريتاني بدون اعتبار لترتيب سياسي ، عرقي أو ديني ... وكذلك محاربة الجهل والقبلية والإمبريالية والتوجهات الاستعمارية الجديدة[12] ، وجاءت حسب مؤسسيها كردة فعل على سياسات الاستعمار ، ورفضا لنمط تشكيل الحزبين المسيطرين (الاتحاد التقدمي وحزب الوئام) القائم على أسس قبلية ، وهي بذلك تجسد موقفا اجتماعيا رافضا لطبقية والعنصرية حسب مؤسسيها[13].

وتعتبر هذه الرابطة أول من دعا إلى فكرة الحزب الواحد عندما وجهت نداءا تبين فيه أن الحزب الواحد هو الذي يجعل الموريتانيين يهتمون بأنفسهم قائلة : (إلى أولئك الذين قضوا أجزاء كثيرة من حياتهم في مشاركة الاستعمار) أي الحزبين الموجودين آنذاك[14] ، كما كان من مواقفها الهامة المطالبة ببناء عاصمة جديدة على أرض الإقليم الموريتاني وتشجيع فكرة تحويلها من (سين لويس) السنغالية إلى روصو معتقدة أن ذلك التحول وحده هو الذي يدل على استقلال موريتانيا كما حملت صيغة 1946م ، في حين يظل بقاء العاصمة هناك يمثل مدينة نواكشوط وجعلها عاصمة لموريتانيا[15]، ورغم أن جمعية الشباب الموريتاني هي في الأصل حركة فكرية وجدت للمطالبة بالاستقلال ومنبرا للإشعاع الثقافي وبث الوعي حسب مؤسسيها ،إلا أن ذلك لم يمنعها من المشاركة في الانتخابات النيابية سنة 1956م إلى جانب حزبي الاتحاد التقدمي وحزب الوئام[16]

، ورغم تواضع النتيجة التي حصل عليه مرشح الحركة حينها (600صوت فقط) ،إلا أن هذا الاستحقاق شكل فرصة لكي تثبت الجمعية وجودها في المشهد السياسي

وبتأسيس (حزب كتلة كوركل الديمقراطية) سنة 1957م من طرف بعض الزنوج لمناهضة جمعية الشبيبة الموريتانية ، وحزب الإتحاد الاشتراكي للمسلمين الموريتانيين في الشمال من طرف زعماء القبائل الحسانية بآدرار . بدأت طلائع المزيد من الحريات تظهر داخل موريتانيا شأنها في ذلك شأن مثيلاتها في المناطق الإفريقية التي شهدت الأخرى المزيد من الحرية اللامركزية في هذه الظرفية خاصة بعد أن غدا استغلالها تحت الوصاية أمرا متوقعا، وكان ظهور هذه الكتلة استجابة لدعوات أطلقها بعض أطر الزنوج لتشكيل إطار سياسي خاص بالزنوج ، مخافة الذوبان في فضاء عربي أكبر ، وكان من أهم مؤسسيها با صامبولي من حزب الوفاق سابقا وصال أكليدور من حزب الاتحاد التقدمي ، وقد شاركت هذه الكتلة في مؤتمر ألاك سنة 1958م تلبية لنداء المختار ولد داداه ، لتندمج لاحقا في الحزب الذي انبثق عن هذا المؤتمر وهو حزب التجمع الموريتاني .

نتيجة تصعيد النضالات السياسية المسلحة في العالم ، والتطورات الداخلية في المنطقة الإفريقية بالإضافة إلى تفاقم المشكل الجزائري . وهو ما فرض على فرنسا تنازلا جديدا لصالح مستعمراتها تمثل في صدور قانون الإطار (LOI CADRE) الذي يقنن إنشاء مجلس حكومي تنتخبه الجمعية الإقليمية[17]، وقد وضع هذا القانون في عهد حكومة (كي مولي) الاشتراكي مع أن تطبيقه لم يتم إلا سنة 1957م عندما كانت حقيبة أقاليم ما وراء البحار مع(كاستون ديفر) مما جعل إسمه يقترن به(قانون ديفر) ونتيجة لعوامل داخل الحكومة الفرنسية أصدر الجنرال ديكول في سنة 1957م الأمر القانوني رقم :378 ، 566 الذي يمنح وظائف رئيس الحكومة (من الإدارة الاستعمارية عادة) إلى نائب المجلس (مواطنا من الإقليم) ، فأجريت بالمناسبة انتخابات الدورة الإقليمية الأولى في مارس 1957م التي أعطت انتصارا كبيرا لحزب الإتحاد التقدمي بحصوله على 33 من بين 34 مقعدا في الجمعية الإقليمية وفي هذا السياق عهدت رئاسة المجلس إلى المختار ولد داداه محامي من أسرة ثرية من زوايا الترارزة ، وأحد مؤسسي حزب الإتحاد الذي يخدم بعينه مصالح الزعماء التقليديين والإداريين الفرنسيين وذلك في 20 – مايو –1957[18]م، وقد ألقى بمناسبة ترشحه خطابا تعرض فيه لتطور العلاقات الموريتانية الفرنسية وأهم التحديات السياسية التي يشهدها الإقليم في تلك الفترة مطالبا بالوحدة قائلا : <<إننا أمة وليدة لنا ضمير، فلنصنع جميعا الوطن الموريتاني ، هذا هدفنا الأعلى وحجتنا الوحيدة ، أمام التاريخ الذي سيحكم علينا[19] >>. وإذا كانت التطورات السياسية قد ساهمت في ميلاد وعي سياسي موريتاني ، فإنها قد خلقت مع ذلك تمايزا لهذا الوعي سيلعب دورا بارزا في تحديد شخصيتها والدفاع عن وجودها وهويتها مع نهاية الخمسينات ، فظهرت عدة اتجاهات حيث رأى فريق أنه من الأفضل لموريتانيا التطور في ظل الإتحاد الفرنسي بسبب نقص الكوادر وتلك هي الحجة التي استند عليها حزب الاتحاد التقدمي حين دعا الناخبين إلى التصويت لصالح البقاء في المجموعة الفرنسية واستعادة خاصيتها من كونها حلقة اتصال بين العالم العربي والإفريقي[20] .

أما الاتجاه الثاني فهو الذي دعا إلى الارتباط بالمغرب وقد تركز أصحابه في آدرار معبرين عن اعتراضهم على سياسة الحكم الذاتي بمقاطعتهم الانتخابات التي جرت في ظله، في حين ظهر اتجاه ثالث عرف بالاتجاه الفيدرالي الذي أعتمد أساسا على القوى السنغالية المالية ومطالبا بقيام كيان يجمع بين البلدان المطلة على نهر السنغال (موريتانيا – السنغال – مالي) . وقد تزعم هذا الاتجاه (موسى صو) وانحدرت حركتان مواليتان لهذا الاتجاه هما : اتحاد المنحدرين من جنوب موريتانيا ومن بين أعضائه (باعبدالعزيز – ابوبكر ألفا) والكتلة الديمقراطية لأبناء كوركل UNION DESORIGINES DE LA MAURITANIE DU SUD BLOC DEMOCRATIQUE DE GORGOL. ومن بين أعضائها، (باماماموصنبولى)[21] وقد اتهم أصحاب هذا الاتجاه الحكم البيظاني بالتقصير اتجاه الجالية واحتكار المسؤوليات لأنفسهم .

وأمام هذه الاتجاهات وفي جو تضاربت فيه الآراء وتضافرت الأفكار كان لابد من حنكة سياسية وتفكير قوي وشعور عميق بالوطنية حتى تتسنى وحدة شاملة لهذا البلد المترامي الأطراف والمستهدف آنذاك وذلك ما جاء في خطاب النائب المختار ولد داداه قائلا : ((في الوقت الذي أعطتنا فرنسا ، بنظم شريفة الحق في حكم أنفسنا وتحديد وضعيتنا بحرية أقول للمغرب " لا " قد كنا موريتانيين وما زلنا موريتانيين وسنظل موريتانيين من جملة إفريقيا الغربية والإتحاد الفرنسي[22])) .

وفي ظل هذا الاتحاد دعا النائب المختار الأحزاب إلى انعقاد مؤتمر سيصبح بداية للوحدة الممناة من الجميع وهو مؤتمر ألاك مايو 1958م والذي تمثل برنامجه في : الاحتفاظ بموريتانيا في ظل الاتحاد الفرنسي الإفريقي – الدفاع عن الحدود الموريتانية – تحديد الهوية الموريتانية أمام المشروع الصحراوي والمشروع الفيدرالي – تقوية الشخصية الموريتانية في المجال السياسي والإداري والثقافي والاقتصادي، وهو ما عبر عنه في خطابه . أمام الجمعية الإقليمية الموريتانية 20 مايو 1957م ((فإن كانت الصحراء والساحل ، والنهر ، وإن كان الظهر والباطن ، وإن كان الشرق والجنوب ، إن كانت كلها تمثل مجموعات حية مع ميول خاصة ، فسنجعل فوقها مجموعة واحدة تشملها هي موريتانيا[23]، ومع أن هذا المؤتمر قد وجد معارضة من طرف حزب النهضة الذي اعتقل معظم أعضائه، فقد خرج بأهداف أهمها تحقيق الوحدة السياسية ودمج الحزبين الكبيرين التقدمي والوفاق في حزب جديد هو حزب "التجمع الموريتاني "[24] مع بقاء فئة من السود مبعدة ولم تلتحق بالحزب الجديد إلا في نهاية سنة 1958م فقد كان لهذه التطورات إحدى الخُطوات الهامة نحو الاستقلال في زمكانية تعج بالأحداث والتطورات سواء على الصعيد الدولي أو المحلي .

خاتمة

وعلى العموم فقد كانت هذه الأحزاب ثمرة التطور الناجم عن التغيرات السياسية على المستوى الفرنسي ضمن تفاعله مع ظرفية ما بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث أدت إلى التخفيف من هيمنة الدولة الاستعمارية باستحداث هياكل سياسية جديدة ، تربطها بمستعمراتها مما سمح لها بسط آراء وأفكار تفرض عليها الانسجام مع تلك القوالب بحيث لا يحدث خدوشا في خطط فرنسا الشئ الذي أثر على ماهيتها وجعلها أسيرة الأنساق الاستعمارية مما يعرف بسياسة التغير في ظل الاستقرار ، ويمكن القول إن علاقة سببية ظلت تربط بين الهيآت والتشكيلات السياسية التي عرفتها البلاد قبيل الاستقلال، وذلك رغم حالة التناقض، والتصادم الظاهرة أحيانا بين هذه الأحزاب والتشكيلات. وكان هذا الواقع تعبيرا أمينا عن حالة الغليان التي عرفتها الساحة السياسية الوطنية، والتي هي انعكاس لتطور الخطاب والرؤى السياسية للنخب الوطنية، وهو أمر لو استمر، لربما أفضى إلى تطور الخطاب والممارسة السياسية.

قائمة المصادروالمراجع :

[1] - الغزالي ، "الأحزاب السياسية في العالم الثالث "، عالم المعرفة ، الكويت ، 1987 م ، ص114 .

[2] - سيد أبراهيم ولد محمد أحمد ، "النظام الحزبي والتجربة الدستورية الموريتانية "، المجلة الموريتانية للقانون والاقتصاد، كلية العلوم القانونية والاقتصادية ، مركز الدراسات والبحوث ، العدد 7 ، 1991 ، ص33 .

[3] - المختار ولد داداه ، موريتانيا على درب التحديات ،منشورات كارتلا ، 2006 ،ص 102 .

[4]- المختار ولد داداه ، نفس المصدر سابق ، ص 166.

[5] - Balans jean louis. Le systeme politique en Mauritanie. Introduction a la Mauritanie .Paris.C.N.R.S.1979.p298.

[6] -Archives Nationale. Série E1.dossier N140.

[7]- محمد ولد شيخنا، النهضة السياسية في موريتانيا من خلال علاقة فرنسا بمستعمراتها في إقليم إفريقيا الغربية 1946م-1951م ، الإجازة في التاريخ، جامعة نواكشوط ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1988- 1989، ص63.

[8] -Science politique . Universite de ordeau .1980 .p.309

[9] -Science politique . Universite de Bordeau . 980 .p.309

[10] - Bachily (Moussa Ba) . Le parti du peuple Mauritanien et la constriction Nationale. These du doctorat : 3cycle .Universitede paris .1983 .p 139

يمكن الرجوع كذلك إلى:

أرنود (ج . ك) المؤسسات السياسية الموريتانية، تعريب . عبد القادر ،المدرسة الوطنية للإدارة ، 1982 م، ص75 .

[11] -philippe (Marchezin) . L eveil de la Mauritanie R.M.D.E.N. N o3. p 14

[12] - Batshily (M . Ba) . L e parti du peuple Mauritanien. Op. Cit . p 129

[13]- المختار ولد داداه ، موريتانيا على درب التحديات ، مصدر سابق ، ص20

[14] - Archives Nationales de Mauritanie . Serie q. dossier N 296

[15]- بتار ولد العربي ، الحياة السياسية والنشاط الحزبي في موريتانيا ما بعد الحرب العالمية الثانية (1946م – 1961م) ، بحث لنيل شهادة الإجازة في التاريخ المتريز) جامعة نواكشوط ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، 1996م – 1997م ، ص 44.

[16]- سيد أعمر ولد شيخنا، موريتانيا المعاصرة، الجزء الأول (1957م- 1984 م)، دار الفكر،نواكشوط ،بدون تاريخ طبع، ص22.

[17]- السيد ولد أباه وآخرون، الدولة والقوى السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية، موريتانيا. الثقافة والدولة والمجتمع، بيروت ، 1994 م، ص97 .

[18] -Archives Nationales de Mauritanie , Serie presidence , dossier N 360

[19]- الأرشيف الوطني الموريتاني ، خطاب الأستاذ المختار ولد داداه . أمام الجمعية الإقليمية الموريتانية ، مايو 1957

[20]- الجمهورية الإسلامية الموريتانية، دراسة مسحية شاملة، المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1973 م، ص 63 .

[21] -Philippe (Marchezin) . L eveil de la Mauritanie . N 03 . op . cit . p . 14

[22]- خطاب أ لأستاذ، المختار ولد داداه، بمناسبة افتتاح الدورة الغير عادية للجمعية الإقليمية ، 3 مارس 1957، ص7.

[23]- بتار ولد العربي ، الحياة السياسية والنشاط الحزبي في موريتانيا ، مرجع سابق ، ص 46 .

[24]- المختار ولد داداه ، مصدر سابق ، ص166 .